جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون

اثر تولّي بعض المناصب الوظيفيّة على مُمارسة الحقوق السياسيةً في العراق

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدّمت بها الطالبة

هدى محّمد جواد مالك البعاج

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

إشراف

أ.م. د نجلاء مهدي بحر

أستاذة القانون الدستوري المساعد

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

"قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ"

صدق الله العلي العظيم

(يوسف: ٥٥)

الإهداء

الشمس التي افلت قبل حين افولها

أبي الحبيب ... رحمه الله

ملحمة الحب والعطاء رمز التضحية و الإيثار ...

أمي الحنونة ... أطال الله في عمرها

رفيق دربي و شريك حياتي ...

زوجي الغالي ... ادامه الله

فلذات كبدي و روحي و راحتي ...

أولادي الغوالي ... فهد و فيد حفظهم الله

سندي و عضدي و مشاطري أفراحي و أحزاني ...

أخوتي ... رعاهم الله

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وعرفان

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

(النمل : ١٥)

بدءًا وقبل كل شيء أشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده حمداً كثيراً طيباً على تمام نعمته وتوفيقه وعونه لنا ... وصلى الله على نبي الرحمة والمعلم الأول وآله وصحبه وسلم ... ما كان لهذا البحث الذي بين أيدينا أن يظهر بهذه الصورة لو لم يكن خلفه أحد استاذه رافقته بجهدها وعلمها وتقييمها مسيرة كتابته ، التي زادتني فخراً أن تكون مشرفة على رسالتي فلا يسعني إلا أن أتقدم لها بوافر الشكر والعرفان ... داعية لها بدوام الصحة والمزيد من العطاء أنها الأستاذة الدكتورة نجلاء مهدي بحر. كذلك كل من درسني في المرحلة التحضيرية، وزملاء الدراسة من كان لهم الفضل في تشجيعين وكل من مد لي يد العون ولم يسعني ذكره.

الباحثة

المستخلص

لقد تناول دراستنا الموسوم بـ(أثر تولي المناصب الوظفية على ممارسة الحقوق السياسية في العراق) إحدى المسائل التي لا خلاف على أهميتها في مجال القانون، فموضوع ممارسة صاحب المناصب الوظيفية للحقوق السياسية التي تقررها الدساتير والقوانين على درجة كبيرة من الأهمية، كون أثره لا يقتصر على الحياة الوظيفية فحسب، بل يمتد إلى الحياة السياسية للمجتمع برمته، وهو مرتبط بفكرة الحياد الوظيفي التي تعد من أكثر المبادئ الوظيفية التي تحد من ممارسة العديد من الحقوق السياسية لدى الموظف العام صاحب المنصب الوظيفي، كما يعد في الوقت ذاته أحد أهم المبادئ الرئيسة التي تحكم سير المرافق العامة، ويختلف الموظف العام صاحب المنصب في ممارسته الحقوق السياسية عن المواطن العادي، فالأخير يتمتع بمساحة أكبر من الحرية في ممارسته لهذا النشاط، أمّا الموظف فوظيفته العامة تفرض عليه واجبات معينة عند ممارسته للنشاط السياسي، لا سيما وان تعلق الامر باصحاب المناصب الوظيفية التي تقيد اصحابها بما يتناسب مع طبيعة تلك المناصب.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر و عرفان	ج
المستخلص باللغة العربية	د
قائمة المحتويات	ز
المقدمـــة	١ – ٦
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي لمدلولي المناصب الوظيفية والحقوق السياسية	٧-٥٦
المبحث الأوّل: ماهية المناصب الوظيفية	٨-٣٤
المطلب الأوّل: مفهوم المناصب الوظيفية	٨-٢٢
الفرع الأوّل: تعريف المناصب الوظيفية	٩-١٧
الفرع الثاني: تمييز المناصب الوظيفية عما يشتبه بها من اوضاع قانونية	١٧-٢٢
المطلب الثاني: شروط تولي المناصب الوظيفية	٢٢-٣٤
الفرع الأوّل: الشروط العامة	٢٣-٢٨
الفرع الثاني: الشروط الخاصة	٢٨-٣٤
المبحث الثاني: ماهية الحقوق السياسية	٣٥-٥٦

المطلب الاول: مفهوم الحقوق السياسية	٣٦-٤٢
الفرع الاول: تعريف الحقوق السياسية	٣٧-٤١
الفرع الثاني: خصائص الحقوق السياسية	٤١-٤٢
المطلب الثاني: ذاتية الحقوق السياسية وانواعها	٤٢-٥٦
الفرع الاول: تمييز الحقوق السياسية عمّا سواها	٤٣-٤٧
الفرع الثاني: أنواع الحقوق السياسية	٤٧-٥٦
الفصل الثاني: أثرتولي بعض المناصب لممارسة الحقوق السياسية	٥٧-١٠٤
المبحث الاول: أثر تولي بعض المناصب الوظيفية في الترشيح للانتخاب	٥٩-٨٣
المطلب الاول: مفهوم الترشيح للانتخاب	٦٠-٧٣
الفرع الأوّل :تعريف الترشيح للانتخاب	٦٠-٦٤
الفرع الثاني : شروط الترشيح للانتخاب	٦٥-٧٣
المطلب الثاني: الموقف القانوني من تقييد حق الترشيح للانتخاب	٧٤-٨٣
الفرع الأوّل : موقف القانون العراقي	٧٥-٧٨
الفرع الثاني : موقف القوانين المقارنة	٧٨-٨٣
المبحث الثاني: أثر تولي المناصب الوظيفية لحرية الرأي والانتماء في الأحزاب السياسية	٨٤-١٠٤
المطلب الأوّل: أثر تولي بعض المناصب الوظيفية لحرية الرأي	٨٥-٩٢

الفرع الأوّل: طبيعة الآراء التي يقييد متولي المنصب التعبير عنها	٨٦-٨٧
الفرع الثاني: موقف القوانين من تقييد بعض المناصب الوظيفية من أبداء الرأي	٨٧-٩٢
المطلب الثاني: أثر تولي بعض المناصب الوظيفية لحرية تكوين الأحزاب السياسية	٩٢-١٠٤
الفرع الأوّل: موقف القانون العراقي من أثر تولي بعض المناصب الوظيفية لحرية تكوين الأحزاب السياسية	٩٣-٩٧
الفرع الثاني: موقف القوانين المقارنة من أثر تولي بعض المناصب الوظيفية لحرية تكوين الأحزاب السياسية	٩٧-١٠٤
الخَاتِمة	١٠٥-١٠٧
المصادر	١٠٨-١٢٤
المستخلص باللغة الانكليزية	**A**